

التهرب الضريبي ومدى تأثيره على الإيرادات المالية في العراق

(دراسة استطلاعية لعينة من مكلفي الضريبة)

م.أنور عباس ناصر

م.أزهر غيلان مرهون

anwer.abbas@qu.edu.iq

azhar.marhoon@qu.edu.iq

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد/ العراق

المستخلص

تعد الضريبة من إحدى الوسائل الأساسية التي ترفد خزينة الدولة بالإيرادات المختلفة لمواجهة نفقاتها، وهناك الكثير من الدول تعتمد بشكل أساسي على الضرائب لتمويل نفقات الخدمات العامة، ولكن وجود المورد النفطي في العراق، كونه يشكل الجزء الأعظم من موارد الخزينة قلل الاهتمام بالضرائب من قبل الأفراد المكلفين، ومن التحديات التي تواجه السلطة المالية في تحصيل موارد الدولة هو التهرب الضريبي والذي يعد أحد العوائق المنتشرة في المجتمع العراقي والتي تستنزف موارد الدولة، وكذلك يعد هذا العائق من إحدى أهم المشاكل التي تمثل تحدياً كبيراً للنظام الضريبي العراقي في ظل ازدياد أعداد المتهربين من تسديد هذه الضرائب سواء كان التهرب كلياً أو جزئياً، وتتمثل مشكلة البحث من خلال توجيه السؤال الآتي وهو مامدى مساهمة عمليات التهرب الضريبي الحاصلة في خفض الإيرادات المالية للموازنة العامة حيث استخدم هذا البحث للوصول الى النتائج على عينة مكونة من مختلف شرائح المكلفين بدفع الضريبة (استاذ جامعي، مراقب حسابات، محاسب، محامي) واستخدم في الوصول الى نتائج البحث البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (spss-25) وان اهم النتائج التي توصل اليها البحث ان من بين العوامل المهمة لحدوث ظاهرة التهرب الضريبي هي بسبب ضعف التشريعات المنظمة لهذا الجانب المالي فضلاً عن عدم وجود مغريات من قبل الدولة للمكلفين لتشجيع تسديد مابذمتهم من اموال وان اهم التوصيات ان ملائمة الضريبة المفروضة على المكلفين مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتقلب ومراعاة ذلك بصورة دقيقة من حيث نسب الشرائح المفروضة يساهم بصورة فعالة في دفع الضريبة من قبل المكلف وعدم حدوث ظاهرة التهرب منها .

Abstract

The tax is one of the main means that provides the state treasury with various revenues to meet its expenditures, and there are many countries that rely mainly on taxes to finance public services expenditures, but the presence of the oil resource in Iraq, as it constitutes the greater part of the treasury's resources, has reduced interest in taxes by the individuals in charge. One of the challenges facing the financial authority in collecting state resources is tax evasion, which is one of the obstacles prevalent in Iraqi society that drains state resources, and this obstacle is also one of the most important problems that represent a "great" challenge to the Iraqi tax system in light of the increasing numbers of evaders. Pay these taxes, whether evasion is totally or partially, The research problem is represented by asking the following question, which is the extent to which the tax evasion operations that took place contribute to reducing the financial revenues of the general budget. Access to the results of the research Statistical Program for Social Sciences (spss-25) The most important findings of the research are that among the important factors for the occurrence of the phenomenon of tax evasion is due to the weakness of the legislation regulating this financial aspect, as well as the absence of temptations by the state for taxpayers to encourage the payment of their funds. The fluctuating social situation and taking this into account in a precise manner in terms of the imposed slides ratios contributes effectively to the payment of the tax by the taxpayer and the absence of the phenomenon of evasion from it .

الكلمات المفتاحية : التهرب الضريبي , الإيرادات المالية

المقدمة

تُعد الضريبة وسيلة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق أغراضها، فهي انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الذي تفرض عليه، لكونها أداة مهمة من أدوات السياسة المالية، كونها إحدى مصادر الإيرادات التي تعتمد الدولة عليها في رسم سياستها، ولا يقتصر دورها على الهدف المالي، بل اتسعت لتشمل أهدافاً اقتصادية واجتماعية وسياسية في ضوء المفهوم الحديث للدولة في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، وتعجيل عملية التنمية وإعادة توزيع الدخل. وتعد ظاهرة التهرب الضريبي من الظواهر الخطيرة التي انتشرت في جميع الدول، ولا سيما في الدول النامية مع اختلاف حجمها وصورها من دولة

إلى أخرى. وتسعى جميع الدول ومنها العراق للحد من هذه الظاهرة ومكافحتها بشتى الوسائل من خلال رصدتها ومعرفة أسبابها وأشكالها والآثار السلبية المترتبة عليها.

إلا أن هناك مصاعب كثيرة تعمل على إعاقة الأداء الضريبي، وتجعل من النتائج المتحققة بعيدة عن الخطط الموضوعية والأهداف المرجوة، إذ إن السلطة الضريبية ترى بأن المكلفين يخفون عنها الكثير من المعلومات التي تكشف عن دخلهم الحقيقي. فهي تبذل جهوداً لتحديد الأوعية الضريبية الحقيقية، كما تشعر بأنها لا تمتلك الوسائل والمستلزمات الإدارية والفنية التي تساعد على بلوغ أهدافها المرسومة. أما المكلفون فأنهم يشعرون بأن السلطة المالية سيف مسلط على رقابهم تحاول بشتى السبل اقتطاع جزء من دخلهم الذي بذلوا جهداً ونزفوا عرقاً في الحصول عليه، وهي فضلاً عن ذلك تتعسف في هذا الاقتطاع فهم لا يرون عدالة فيما يستحصل منهم. وأن الذي يعمق هذه الظاهرة هو انعدام الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية، والذي بدوره يؤدي إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، وأن انتشار هذه الظاهرة له الآثار السلبية التي تؤثر في خزينة الدولة وحاجتها للسيولة النقدية في الانفاق على المشاريع والخدمات العامة كالصحة والتعليم.. الخ، وعلى الرغم من كل الوسائل المتبعة من الإدارة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي لكنها حتى الآن لم تستطع التوصل إلى الوسيلة التي تقضي على هذه الظاهرة.

المبحث الأول

منهجية البحث

يتناول هذا المبحث استعراضاً لمنهجية البحث المتبعة والمتمثلة في مشكلة البحث، أهميته، أهدافه، فرضياته

1. مشكلة البحث

تتبين مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي وهو ما مدى مساهمة عمليات التهرب الضريبي الحاصلة في خفض الإيرادات المالية للموازنة العامة.

2. أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من ضرورة معالجة ظاهرة التهرب الضريبي وبيان مدى خطورتها في المجتمع الضريبي والدور الذي تلعبه في تنفيذ برامج الدولة في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وخصوصاً في المجتمعات النامية التي تبحث عن خطط مالية لرفد مشاريع التنمية الاقتصادية فيها في ظل غياب أو ضعف باقي إيرادات الدولة.

3. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف من أهمها:

- 1.3 التعرف على مفهوم الضرائب وما يتعلق بها وكذلك التعرف على مفهوم التهرب الضريبي وكيفية معالجته.
- 2.3 التعرف على الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية للدولة عندما يتم معالجة ظاهرة التهرب الضريبي.
- 3.3 التعرف على مدى وجود علاقة ارتباط احصائية ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي وبين الإيرادات المالية.
- 4.3 التعرف على مدى وجود أثر ذو دلالة معنوية للتهرب الضريبي على الإيرادات المالية.

4. فرضيات البحث

ويستند البحث إلى فرضيتين مفادهما:

- 1.4 لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي وبين الإيرادات المالية.
- 2.4 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي وبين الإيرادات المالية.

5. مصادر جمع المعلومات

اعتمد البحث على الكتب والدوريات التي تخص موضوع البحث وسيتم اعتماد نظام الاستبانة لاختبار فرضية البحث واستخدام مقياس ليكرت الخماسي حيث ستنناول محورين محور للتهرب الضريبي ومحور ثان للإيرادات المالية الضريبية.

المبحث الثاني

الاطار النظري

الاطار النظري للضريبة والتهرب الضريبي

يبحث علم المالية العامة في نفقات الدولة وإيراداتها في تحقيق الموازنة فيما بينها وعلى الدولة أن تزيد إيراداتها بقدر ما تطلبه حاجاتها، لذلك نجد أن الموارد تختلف من حيث طبيعتها من دولة إلى أخرى غير أن المتفق عليه أن الضرائب تُعد من أهم هذه الموارد لذا لابد التعرف على الضريبة ومتعلقاتها المختلفة

1.2 تعريف الضريبة

فريضة الزامية تحددها الدولة ويلتزم المكلف بإدائها بلا مقابل تمكيناً للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع (أبو حشيش، 2004: 14). وعرفها الأستاذ جيز "بأنه أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة (البطريق ودراس، 1984: 25). وعرفها آخرون هي مبلغ من المال يدفعه المكلفون لخزينة الدولة إسهاماً منهم في النفقات العامة

التي تحتاجها الدولة باعتبارهم اعضاء متضامنين في منظمة سياسية تستهدف الخدمات العامة. وتعرف الضريبة أيضاً "بأنها استقطاع مالي إجباري غير عقابي تحدده الدولة ويلزم الأشخاص الطبيعيين والمعنون بأدائه للدولة بصفة نهائية و من دون مقابل خاص مباشر وذلك تمكيناً للدولة من القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" (Sommcrfeld , other 10:1980).

2.2 خصائص الضريبة

ومن التعاريف المذكورة اعلاه يمكن تحديد خصائص الضريبة وكالاتي:

1.2.2 الضريبة مبلغ من المال:- يُدفع للسلطة المالية وكانت هذه المبالغ التي تُدفع نقداً قد أجازت بعض التشريعات دفعها عيناً أي تسديد الضريبة على شكل كمية من الحبوب أو أية مواد أخرى ويتم تسديدها بجزء من ذلك المحصول الخاضع للضريبة فالمكلف الآن يقوم بدفع هذا المبلغ من المال نقداً إلى الدولة، على العكس مما كان عليه في السابق إذ يدفع عيناً، وذلك لعدم وجود السيادة للاقتصاد النقدي (الكعبي، 2008:2).

2.2.2 الضريبة فريضة إجبارية:- الضريبة ليست غرامة ولكنها فريضة إلزامية تُجبر الدولة بما لها من سيادة وسلطة على رعاياها والعاملين فيها من الأجانب الأشخاص الطبيعيين والمعنونين على دفعها، فالمكلفون إما أن يكونوا طبيعيين (بصفتهم أشخاصاً) أو معنويين. (اسماعيل، 2002:3)

3.2.2 تُدفع بصورة نهائية:- تُدفع هذه الضريبة في الحدود التي يقرها القانون فهي لا يُمكن إستردادها إذا تمت جبايتها على وفق القانون , يتم دفع الضريبة من قبل المُكلفين وبصورة نهائية، من دون أن تلتزم الدولة برد قيمتها في ما بعد، وبهذا الشكل فإنّ الضريبة تختلف عن القرض العام من حيث أن الدولة تلتزم برد أصل القرض مع فوائد عند استحقاقها إلى المُقرض. (ال علي، 2002:171)

4.2.2 تُفرض من دون مقابل:- يقوم المُكلف بتسديدها جبراً أي ليس له الخيار في أدائها فعندما يحين موعد دفعها يلزم المُكلفون بمراجعة دوائر الضريبة، وإكمال مراسيم التسديد والإفراض على المتأخرين من المُكلفين الغرامات التأخيرية.

بموجب نص المادة 56 الفقرة (أ/4) من قانون ضريبة الدخل المرقم 113 لسنة 1982 المعدل، تُفرض السلطة المالية مبلغاً إضافياً بنسبة (10%) من الضريبة المُتحققة على أن لا تزيد على (500000) دينار على المُكلف الذي يمتنع عن تقديم تقرير ضريبة الدخل لغاية 5/31 من كل سنة، أو الذي يتسبب في تأخير إنجاز تقدير دخله مالم يُثبت المُكلف أن التأخير كان لعذر مشروع.

5.2.2 الدولة صاحبة الحق في استيفاء الضريبة:- المقصود بالدولة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات، والسلطات المحلية، وكلها تتمتع بالشخصية الاعتبارية والسلطة العامة. وتنقسم الضرائب على وفق الجهة المدفوع لها الضريبة إلى ضرائب مركزية في حال دفعها للحكومة المركزية في الدولة ولاسيما في الدول المركبة (الفيدرالية)، وضرائب إقليمية إذا دُفعت للولايات في تلك الدول، وضرائب محلية إذا دُفعت للبلديات، والسلطات المحلية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الضرائب كلها تكون مركزية في الدول البسيطة (غير المركبة). (خصاونه، 2010:84)

6.2.2 الضريبة تُفرض على وفق مقدرة المكلفين:- من المعايير التي تحكم العمل الضريبي الجيد معيار العدالة، والذي يقوم على أساس أن الضريبة تُفرض على كل شخص قادر على دفعها، وأن الضريبة تُفرض بنسب مختلفة تبعاً لاختلاف مستويات الدخل، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد على وفق قدرتهم التكليفية، (الخطيب، 2008:19).

7.2.2 الضريبة تُفرض لتحقيق النفع العام (أهداف المجتمع):- أي أن الدولة تستخدم الإيرادات الضريبية كوسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية وذلك لخدمة أفراد المجتمع، وكذلك لتغطية نفقاتها العامة. وتحقيقاً لهذا الهدف لابد من وفرة الحصيلة: ويقصد بوفرة الحصيلة وهي أن تحصل الدولة على إيرادات ضريبية كافية لتغطية نفقاتها العامة. (الفريجات، 2009:17)

3.2 التهرب الضريبي :

تُعد دراسة ظاهرة التهرب الضريبي بالنظر لما للضرائب من أهمية في المجتمعات المُتقدمة والنامية كافة، لذلك فإن اتساع نطاق ظاهرة التهرب الضريبي من شأنه أن يؤدي إلى تآكل الحصيلة الضريبية ويؤدي إلى آثار سيئة للخرينة العامة لكونه يُقلل حصيلة الضرائب، وبالمقابل فيتحمل عبء الضريبة المُكلفون الذين لا يستطيعون التهرب في حين يتهرب آخرون من دفع الضريبة مما يؤدي الى عدم تطبيق العدالة الضريبية في توزيع الأعباء العامة.

إن ظاهرة التهرب الضريبي أصبحت في ازدياد مستمر، وذلك إما لأخطاء تشريعية أو تنفيذية صادفت هوى في المُكلف نفسه والتشريعات الضريبية العربية لا تستعمل لفظة واحدة تشير إلى الإفلات من الضريبة، ففي لبنان مثلاً تستعمل كلمة التملص، وفي العراق ومصر تستعمل كلمة التهرب، وفي الأردن كلمتا التملص والتهرب، وفي سورية لفظة التهرب، وهذه الالفاظ الثلاثة (التملص، التخلص، التهرب) تشير الى الإفلات غير القانوني من الضريبة (الخطيب، 2000:160).

وتوجد هناك عدة تعاريف للتهرب الضريبي، ومنها:

عُرف بأنه "سلوك يحاول المُكلف بالضريبة عدم دفعها كلياً أو جزئياً بعد تحقق واقعتها المنشئة، والتهرب قد يكون مشروعاً والذي يطلق عليه تجنب الضريبة، وهو الذي لا يتضمن مخالفة قانونية، أو تهرباً غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية وهو الذي يُعرف في الدراسات المالية بالتهرب (العلي، 2011: 177) وعُرف أيضاً "وهو عدم إقرار المُكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه، سواء عن طريق تقديم بيانات مضللة للدوائر المالية أو استخدام وسائل أخرى للإفلات من دفع الضريبة، إما بشكل كلي، أو جزئي". (الخطيب وشامية، 2003: 215)

أن التهرب الضريبي يتمثل بعدم إقرار المُكلف بواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء عن طرق عدم تقديم البيانات اللازمة طبقاً للقوانين، أو تقديم بيانات مضللة، وغير كاملة للسلطة المالية أو باستخدام الثغرات القانونية التي تسهل تجنب الضريبة.

4.2 أنواع التهرب الضريبي

يُراد بالتهرب الضريبي مجموعة من الأفعال المادية الإيجابية، أو السلبية التي يتبناها المُكلف وتتطوي على مخالفة صريحة للقانون الضريبي باستعمال وسائل الغش، والاحتيايل بُغية التخلص من الضريبة المفروضة عليه بصورة كلية، أو جزئية مما يؤثر على حصيلة الدولة من الضريبة، لذلك يُقسم التهرب الضريبي إلى مائاتي:

1.4.2 التهرب الضريبي بموجب معيار المشروعية: ويقسم إلى

1.1.4.2 التجنب الضريبي : "هو الذي لا جرم فيه، إذ يتجنب المكلف تحمل الضريبة أو الالتزام بها دون مخالفة أحكام التشريعات الضريبية وذلك بالإبتعاد عن مواطن التكليف أو الإستفادة من بعض الثغرات الموجودة في القانون" حيث يلجأ المشرع إلى استخدام الضريبة على أنواع معينة من السلع الإستهلاكية دون غيرها، أو من أنشطة الإستيراد، أو من أوجه الإستثمار، تحقيقاً لأغراض إجتماعية أو إقتصادية، معينة (المحجوب، 1990: 239).

2.1.4.2 الجرم الضريبي

هو التهرب الذي يتضمن غشاً أو احتيلاً يلجأ اليه المكلف بالضريبة للتخلص منها وهذه مخالفة (جريمة) يعاقب عليها القانون (العلي، 2002: 123) ولهذا النوع من التهرب أساليب عديدة من بينها الاتي: - (أمين، 2000: 171).

- بوساطة الحسابات: إذ يعتمد المكلف على عدم مسك السجلات لأغراض ضريبة الدخل ويلجأ إلى هذا الأسلوب عندما تكون الغرامات المفروضة على عدم مسك السجلات قليلة قياساً إلى الضريبة المفروضة، وقيام المكلف بتزوير سجلاته ودفاتره من أجل التلاعب بمصادر دخله وزيادة نفقاته.

- إخفاء بعض مصادر الدخل بشكل كامل إذ يقدم إقراره لدى دوائر الضريبة ببعض تلك المصادر ويخفي البعض الآخر.

2.4.1 التهرب بموجب معيار الحجم: هناك تقسيم آخر للتهرب الضريبي ينظر إليه من زاوية مقدار ما يتمكن منه المكلف في التخلص من الضريبة المستحقة قانوناً كلياً أو جزئياً وكالاتي:

1.2.4.2 التهرب الكلي : ويعني بالتهرب الكلي أن يتمتع المكلف عن دفع الضريبة كلياً عندما يكون المكلف خارج نطاق التحاسب الضريبي ولا يوجد له سجل ولم تتم متابعته لصعوبة الوصول إليه لغيب العنوان الصحيح أو مثل بعض أصحاب المهن الحرة والسماصرة والموزعين، المتعهدين أصحاب الحرف وغيرهم من الذين لا يكون لهم مكاتب معينة أو تصاريح مزاوله المهنة، ولم يتم أدرجهم في سجلات الضريبة وبذلك ستضيع على الدولة مبالغ طائلة (الجبوري، 2012: 63).

2.2.4.2 التهرب الجزئي : يراد بالتهرب الجزئي تهرب المكلف بصورة جزئية من العبء الضريبي، وذلك باستعمال وسائل الغش والاحتيايل، ويتحقق هذا التهرب بوسائل وصور متعددة منها، إسقاط المكلف لبعض عناصر نشاطه بحيث لا يعبر الجزء المتبقي منه عن حقيقة نشاطه الفعلي مما يؤدي إلى تقدير الضريبة عليه بأقل، مما كان يجب أن تقدر، أو عدم مسكه الدفاتر التجارية، مما يدفع الإدارة الضريبية إلى تقدير الضريبة عليه تقديراً جزافياً (أحمد، 2012: 100).

3.4.2 تهرب داخلي، وتهرب دولي:

1.3.4.2 التهرب الداخلي : يكون هذا التهرب داخل الحدود الإقليمية للدولة ويعد أكثر أنواع التهرب شيوعاً، إذ تعاني منه جميع الدول مهما اختلفت درجة تقدمها أو تخلفها ، ومن أمثلة هذا النوع من التهرب كثيرة، منها زيادة النفقات باستخدام مستندات وهمية مما يقلل من الدخل الخاضع للضريبة، إن هذا النوع من التهرب غالباً ما يقع على أجزاء طفيفة من المبالغ المستحقة للخرينة العامة لكل مكلف، وإن كان مجموعها يمثل قدراً لا يستهان به بالنسبة إلى إيرادات الدولة. (هايس، 2015: 59).

2.3.4.2 التهرب الدولي : إن التهرب الضريبي الدولي لا يمكن تصويره إلا من خلال منظور اقتصادي بحث، لكن لا يفوتنا أن ننبه إلى أن أهم ما يميزه هو صفة السرية، وهذه الصفة لا تعني أن التهرب يتحقق بوسائل مستترة فحسب، بل يمكن أن يتحقق بطريقة مشروعة لكنها تخفي أرباحاً يتعين خضوعها للضريبة، كما نعلم أنه لا توجد احصاءات دقيقة للتهرب الضريبي على

المستوى الدولي، ومثال ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من كفاية أجهزة الإحصاء لديها وتقدمها (حبو، 2011: 427).

5.2 أسباب التهرب الضريبي

للتهرب الضريبي عدة أسباب، ودوافع، يمكن إجمال هذه الأسباب على النحو الآتي:

1.5.2 الأسباب الاقتصادية: وتتمثل بالآتي

1.1.5.2 مستوى الاقتطاع، يؤدي مستوى الاقتطاعات المفروضة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، إذا كان مرتفعاً إلى تحفيز الغش والتهرب الضريبي. وتكون هذه الظاهرة محسوسة أكثر عند ارتفاع المعدل الحدي الضريبي. فكلما كان المعدل الحدي مرتفعاً سعى المكلفون إلى عدم التصريح بجزء من دخلهم. (قدي، 2011: 218)

2.1.5.2 تسهم مرحلة النشاط الاقتصادي للمكلف في تحديد موقفه من الضريبة. فكلما كان النفع الذي يعود عليه من التهرب كبير دفعه هذا إلى محاولة التهرب فإذا زاد سعر الضريبة ازداد التهرب، من ناحية أخرى تقل هذه المحاولات في أوقات الرواج بعكس الحال في أوقات الركود. (عتلم، 1998: 150)

2.5.2 الأسباب الاجتماعية: وتتمثل بالآتي:

1.2.5.2 شعور المكلف بضعف مستوى الخدمات العمومية المقدمة: فشعور المكلف بأنه لا يجد خدمات مقابل الضريبة التي يدفعها، يقوده إلى البحث عن الأساليب المشروعة وغير المشروعة لعدم دفعها. (قدي، 2011: 220)

2.2.5.2 درجة وعي المكلف، فكلما انخفض مستوى الوعي ودرجة تعلم المكلف ومستواه الثقافي، وكلما زاد اقتناعه بعدم عدالة الضريبة، وبأنها ليست التزاماً يتعين عليه أدائها، بقصد الإسهام في تمويل الإنفاق على البرامج الحكومية ذات النفع العام، بل يعدها استقطاعاً جائراً، تحصل عليه الدولة ظُلماً، دون تحقيق أي نفع حقيقي للمجتمع، زادت دوافعه للتهرب منها. (السويسي، 2004: 233)

3.2.5.2 قصور الإعفاءات الضريبية: إن أغلب التشريعات الضريبية، تُقرر إعفاءات من الضريبة متنوعة، ومختلفة فهناك الإعفاءات العائلية، وإعفاءات الحد الأدنى من الدخل... الخ، فإذا كانت هذه الإعفاءات عادلة، تحد من الرغبة للتهرب الضريبي بينما إذا لم تكن الإعفاءات تتناسب مع العوامل التي تبررها ازدادت الرغبة للتهرب من الضريبة. (الخطيب وشامية، 2003: 218)

3.5.2 الأسباب التشريعية: وتتمثل بالآتي:

1.3.5.2 قد يشوب التشريع الضريبي بعض الغموض، الأمر الذي يحتاج إلى تفسير مما قد يفتح المجال أمام المكلف باستغلال التفسير الإصلاحي له الأمر الذي يساعده على التهرب من الضريبة، لذلك لا بد أن تكون نصوص القانون واضحة لا تحتمل أكثر من تفسير، ومعلومة للمكلف. (صبار، 2009: 332).

2.3.5.2 يزداد التهرب الضريبي في الضرائب التي يتطلب تقديرها تقديم كشف أو (إقرار) من المكلف نفسه، كما هو الحال في الضريبة على الدخل. ويقل التهرب الضريبي في الضرائب التي تحصل بطريقة "الحجز من المنبع" كالضريبة على الرواتب، والأجور. (خصاونه، 2010: 89).

3.3.5.2 صعوبة تقدير الوعاء الضريبي، والذي قد يكون جزافياً بأكثر، أو أقل من القيمة الفعلية مما يؤثر معنوياً على المكلف وقد يدفعه إلى التهرب. (نور والشريف، 2008: 136)

المبحث الثالث

الاطار العملي

بعد أن تناولنا الضرائب وما يخصها من خصائص، وكذلك تناولنا التهرب الضريبي وبيان مفهومه وأسبابه، نأتي الآن إلى وصف استمارة الاستبانة حيث تعد الاستبانة أداة مناسبة لجمع البيانات كونها تتيح فرصة أكبر لعينة البحث ليعبروا عن آرائهم بحرية وصراحة، وقد اعتمد البحث في منهجيته على الاستبانة واستخدام مقياس ليكرت الخماسي وكما مبين بالملحق رقم (1) كأداة لجمع المعلومات والبيانات والتي إعدت من الباحث بالإعتماد على الدراسات والكتب وآراء بعض المختصين بهذا الموضوع. وعرضت على عدد من المحكمين والخبراء من ذوي الاختصاص وكما مبين في الملحق رقم (2) لغرض تقويمها عن طريق إبداء الملاحظات القيمة التي زادت من رصانتها ومضمونها، وتم إجراء التعديلات وصولاً إلى شكلها النهائي وتتضمن هذه الاستمارة محورين، الأول هو (التهرب الضريبي) ويحتوي هذا المحور على (11) فقرة، أما الثاني فهو محور (الإيرادات المالية) ويحتوي هذا المحور على (11) فقرة، وطُبِّقَت الدراسة على عينة عمدية مكونة من (50) شخصاً منهم (20) شخصاً من موظفي الهيئة العامة للضرائب / فرع الديوانية التي اقتضرت على من هم بدرجة (مدير، معاون مدير، رئيس مخمّن، مخمّن، مدقق) و (30) شخصاً من المكلفين التي اقتضرت على (أستاذ جامعي، مراقب حسابات، محاسب، محامي، صيدلي)

1- الإحصاءات الوصفية:

1-3- تحليل المعلومات الديموغرافية لعينة الدراسة:

1-1-1 الجداول التكرارية حسب الجنس:

استعان الباحث بالبرنامج الإحصائي (SPSS vr.25) للحصول على قيم التكرارات والنسبة موزعة حسب الجنس أما ذكر أو أنثى وكما مبين في الجدول (1).

جدول رقم (1) يمثل التكرارات ونسبها للجنس

النسبة	التكرارات	الجنس
36%	18	انثى
64%	32	ذكر
100.0	50	المجموع

2-1-1 الجداول التكرارية حسب الفئة العمرية :

اما الجداول التكرارية حسب الفئة العمرية فقد تم تضمينها في الجدول (2) اذ يتبين ان استثمارات الاستبيان شملت (9) استثمارا من الفئة العمرية الاقل من (30) سنة ونسبة مقدارها (18 %) , بينما شملت استثمارات الاستبيان (13) من الفئة العمرية (30-39) ونسبة مقدارها (26 %) , وشملت استثمارات الاستبيان (18) من الفئة العمرية (40-49) ونسبة مقدارها (36 %) , واخيرا شملت استثمارات الاستبيان (10) من الفئة العمرية الاكثر من (50) ونسبة مقدارها (20 %) ويتضح ان الفئة العمرية (49-40) سنة هي اكثر الفئات التي شملها الاستبيان بنسبة مئوية مقدارها (36 %) .

جدول رقم (2) يمثل التكرارات ونسبها للفئة العمرية

النسبة	التكرارات	الفئة
18%	9	اقل من 30
26%	13	30-39
36%	18	40-49
20%	10	50 فأكثر
100.0	50	المجموع

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-25)

3-1-1 الجداول التكرارية حسب التحصيل العلمي :

الجدول (3) يبين التكرارات ونسبها حسب التحصيل الدراسي اذ نلاحظ ان الفئة الاولى وهي الذين يحملون شهادة الاعدادية قد بلغ عدد الاستثمارات لها (4) استثمارا ونسبة مئوية مقدارها (8%) , بينما بلغ عدد الاستثمارات الموزعة على الذين يحملون الدبلوم هي (7) استثمارا ونسبة مئوية قدرها (14%) , وبلغ عدد الاستثمارات الموزعة على البكالوريوس هي (8) استثمارا ونسبة مئوية قدرها (16%) , بينما بلغ عدد الاستثمارات الموزعة على الماجستير هي (12) استثمارا ونسبة مئوية قدرها (24%) . واخيرا بلغ عدد الاستثمارات الموزعة على الذين يحملون شهادة الدكتوراه هي (19) ونسبة مئوية (38%) .

جدول رقم (3) يمثل التكرارات ونسبها لسنوات الخدمة

النسبة	التكرارات	التحصيل الدراسي
8%	4	اعدادية
14%	7	دبلوم
16%	8	البكالوريوس
24%	12	ماجستير
38%	19	دكتوراه
100	50	المجموع

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-25)

4-1-1 الجداول التكرارية حسب الاختصاص :

الجدول (4) يبين التكرارات ونسبها حسب الاختصاص اذ نلاحظ ان اختصاص المحاسبة قد بلغ عدد الاستثمارات لها (17) استثمارا ونسبة مئوية مقدارها (34%) , بينما بلغ عدد الاستثمارات الموزعة على علوم المالية والمصرفية 13 استثمارا ونسبة مئوية قدرها (26%) , وبلغ عدد الاستثمارات الموزعة على اختصاص ادارة الاعمال بلغ (9) استثمارا ونسبة مئوية قدرها (18 %) , بينما بلغ عدد الاستثمارات الموزعة على اختصاص الاقتصاد (10) استثمارا ونسبة مئوية قدرها (20 %) . اما الاخرى فقد بلغ عدد الاستثمارات (1) ونسبة (2%) .

جدول رقم (4) يمثل التكرارات ونسبها لسنوات الخدمة

النسبة	التكرارات	الاختصاص
34%	17	محاسبة
26%	13	علوم مالية ومصرفية
18%	9	ادارة اعمال

20%	10	اقتصاد
2%	1	اخرى
100%	50	المجموع

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-25)

1-1-5 الجداول التكرارية حسب العنوان الوظيفي :

الجدول (5) يبين التكرارات ونسبها حسب العنوان الوظيفي اذ نلاحظ ان موظفي الهيئة العامة للضرائب توزعت الاستثمارات عليهم حيث الموظف بدرجة مدير قد بلغ عدد الاستثمارات لهم (2) استثمارا وبنسبة مئوية مقدارها (4%) , بينما بلغ عدد الاستثمارات الموزعة على معاون مدير 3 استثمارا وبنسبة مئوية قدرها (6%) , و عدد الاستثمارات الموزعة على رئيس مخمنين بلغ (2) استثمارا وبنسبة مئوية قدرها (4%) , بينما بلغ عدد الاستثمارات الموزعة على مخمن ومدقق كانت (6) و(7) استثمارا وبنسبة مئوية قدرها (12%) و(14%) على التوالي. اما الاستثمارات الخاصة بالمكلفين فقد بلغ عدد الاستثمارات الى (استاذ جامعي, مراقب حسابات , محاسب , محامي, صيدلي) هي (1,3,7,8,11) وبنسبة (2%, 6%, 14%, 16%, 22%). على التوالي جدول رقم (5) يبين التكرارات ونسبها حسب العنوان الوظيفي

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة
موظفي الهيئة العامة للضرائب	مدير	2	4%
	معاون مدير	3	6%
	رئيس مخمنين	2	4%
	مخمن	6	12%
	مدقق	7	14%
المكلفين	الكلي	20	40%
	استاذ جامعي	11	22%
	مراقب حسابات	8	16%
	محاسب	7	14%
	محامي	3	6%
الاجمالي	صيدلي	1	2%
	الكلي	30	60%
		50	100%

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-25)

2.3.2.3 الانحصاءات الوصفية للمتغيرات الدراسة

1.2.3 - التهرب الضريبي :

الجدول في ادناه يوضح الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه ومستوى واهمية كل فقرة من فقرات محور التهرب الضريبي

جدول رقم (6) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور التهرب الضريبي

ترتيب الاهمية	مستوى الاجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أنفق تماماً	أنفق	محايد	لا أنفق	لا أنفق تماماً	الفقرة
10	مرتفع	1.17473	3.2600	8	13	18	6	5	إن غياب الوعي لدى المكلفين بدور الضريبة يرفع نسبة التهرب الضريبي.
3	مرتفع	.87225	4.1200	20	18	10	2	0	إن احد اسباب التهرب الضريبي هو وجود الفساد الاداري والمالي.

إن عدم استخدام الاساليب الحديثة في تحصيل الضريبة يؤدي الى التهرب الضريبي.	النسبة	0	4%	2	17	36	40%	3.4800	مرئق	8
	التكرارات	2	4%	1	21	19	14%	99468	مرئق	7
	النسبة	0	4%	1	21	19	14%	99468	مرئق	8
ضعف الإجراءات الرقابية يسهم في زيادة حجم التهرب الضريبي.	النسبة	2	4%	1	21	19	14%	3.7600	مرئق	7
	التكرارات	2	4%	1	21	19	14%	1.02140	مرئق	7
	النسبة	2	4%	1	21	19	14%	1.02140	مرئق	7
إن عدم فهم غالبية المكلفين لقوانين الضريبة يؤدي إلى التهرب الضريبي.	النسبة	5	10%	5	26	11	20%	3.1600	مرئق	1
	التكرارات	5	10%	5	26	11	20%	1.03726	مرئق	1
	النسبة	5	10%	5	26	11	20%	1.03726	مرئق	1
إن إخفاء المكلف للدفاتر التجارية الخاصة بنشاطه وعدم الزام الدولة له باستخدام نموذج معين من السجلات يسهم في حدوث التهرب الضريبي.	النسبة	0	0%	0	12	21	42%	3.8600	مرئق	5
	التكرارات	0	0%	0	12	21	42%	90373	مرئق	5
	النسبة	0	0%	0	12	21	42%	90373	مرئق	5
إن ضعف إجراءات المسح الميداني لمصادر دخل المكلف في بعض المناطق للوضع الامني فيها يسهم في عدم الوصول إلى الدخل الحقيقي له .	النسبة	1	2%	1	11	22	44%	3.9800	مرئق	4
	التكرارات	1	2%	1	11	22	44%	89191	مرئق	4
	النسبة	1	2%	1	11	22	44%	89191	مرئق	4
إن محدودية الدورات التدريبية التي يشارك فيها موظفي الدوائر الضريبية بالخارج والتي تتعلق بالجوانب التقنية والبرامج الالكترونية الحديثة تساعد على اتساع ظاهرة التهرب الضريبي .	النسبة	0	0%	0	8	16	32%	4.2400	مرئق	1
	التكرارات	0	0%	0	8	16	32%	87037	مرئق	1
	النسبة	0	0%	0	8	16	32%	87037	مرئق	1
إن غياب المرونة من قبل المخمن في التعامل مع المكلف يؤدي ذلك للجوء إلى التهرب من دفع الضريبة .	النسبة	4	8%	4	15	17	34%	3.6200	مرئق	9
	التكرارات	4	8%	4	15	17	34%	1.14089	مرئق	9
	النسبة	4	8%	4	15	17	34%	1.14089	مرئق	9

حدوث الازدواج الضريبي يؤدي إلى التهرب، بسبب قلة عقد الاتفاقيات الدولية لمنعه .	التكرارات	0	2	9	16	23	4.2000	88063	مرتفع	2
	النسبة	0%	4%	18%	32%	46%				
كبر حجم اموال الضريبة وعدم وجود نظام للتقسيط لتسديدها يشجع على التهرب الضريبي .	التكرارات	1	5	13	15	16	3.8000	1.06904	مرتفع	6
	النسبة	2%	10%	26%	30%	32%				

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الفقرة الثامنة جاءت بالمرتبة الاولى من ناحية الاهمية بمتوسط 4.2400 وانحراف معياري مقداره 87037. وكان اتجاه اجابات العينة تتجه نحو الاتفاق على هذه الفقرة بمستوى اجابة مرتفع (احتلت فقرة محدودة الدورات التدريبية التي يشارك فيها موظفي الدوائر الضريبية بالخارج والتي تتعلق بالجوانب التقنية والبرامج الالكترونية الحديثة تساعد على اتساع ظاهرة التهرب الضريبي اهمية كبيرة) , حيث يتبين ذلك من نسبة الوسط الحسابي 4.2400 والانحراف المعياري 87037. المرتفعتين , وذلك لدور واهمية هذا الجانب في رفع مستوى الجانب المعرفي والمهني للكوادر الضريبية العاملة وبالتالي تقليل نسبة التهرب الضريبي لدى المكلفين من خلال ما سيمتلكه الكادر الضريبي من مؤهلات عالية تخص الجوانب الالكترونية والتي تعمل على حصر وتجميع كافة الوثائق والمستندات الخاصة بأي نشاط تجاري يمارسه المكلف الضريبي لاكتشاف هذا التهرب وبالتالي بينت هذه الفقرة من خلال اجابة المستبشرين اهمية العلاقة او الاثر بين التهرب الضريبي والايرادات المالية .

وجاءت ثانيا الفقرة العاشرة من ناحية ترتيب الاهمية بوسط حسابي 4.2000 وانحراف معياري مقداره 88063. وكان اتجاه اجابات العينة المدروسة تتجه نحو الاتفاق على هذه الفقرة وبمستوى مرتفع (حدوث الازدواج الضريبي يؤدي إلى التهرب، بسبب قلة عقد الاتفاقيات الدولية لمنعه). وجاءت الفقرات البقية والموضحة حسب ترتيب الاهمية في الجدول مع الاوساط الحسابية والانحرافات لكل من الفقرات المتبقية .

2-3-2 الإيرادات المالية :

الجدول في ادناه يوضح الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه ومستوى واهمية كل فقرة من فقرات محور الإيرادات المالية .

جدول رقم (7) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الايرادات المالية

الفقرة	لا أتفق تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	ترتيب الاهمية
إن تقليل اتساع نطاق ظاهرة التهرب الضريبي من شأنه أن يؤدي إلى آثار ايجابية للخرينة العامة لكونه يزيد حصيلة الضرائب المختلفة .	0	3	9	21	17	4.0400	87970	مرتفع	4
يؤدي استخدام شبكة المعلومات (الانترنت) بين الهيئة العامة للضرائب وفروعها في نقل المعلومات بسرعة عن المكلفين وبالتالي زيادة الايرادات الضريبية .	0	3	26	14	7	3.5000	81441	مرتفع	10
إن خطط الادارة الضريبية في القاء وشرح القوانين الضريبية النافذة صوتيا او في الصحف والمجلات تساعد في الحد من حالات التهرب الضريبي وبالتالي زيادة الايرادات الضريبية .	0	2	18	16	14	3.8400	88893	مرتفع	8
إن تبادل الإدارة الضريبية المعلومات مع	6	8	25	5	6	2.9400	141	مرتفع	11

الجامعات و المراكز البحثية و الاستشارية والتي تخص ظاهرة التهرب الضريبي تساهم في تحسين وتطوير عملها وبالتالي زيادة حصيلته الضرائب .	النسبة	12%	16%	50%	10%	12%			
إن قناعة المكلف بأوجه انفاق الدولة للإيرادات الضريبية يدفعه الى عدم التهرب منها .	التكرارات	0	1	13	21	15	4.0000	.80812	مرتفع
	النسبة	0%	2%	46%	42%	30%			6
إن تناسب الضريبة المفروضة على المكلفين مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يساهم في عدم التهرب منها .	التكرارات	1	2	7	26	14	4.2000	.67006	مرتفع
	النسبة	2%	4%	14%	52%	28%			3
إن توفير عامل المرونة والشفافية من قبل المخمن والمدقق الضريبي في التعامل مع المكلف يؤدي بصورة كبيرة الى الاندفاع لأداء واجب الضريبة الوطني.	التكرارات	1	0	8	17	24	4.2600	.87622	مرتفع
	النسبة	2%	0%	16%	34%	48%			2
إن زيادة عدد الدورات التدريبية بالخارج التي يشارك فيها أكثر عدد من موظفي الدوائر الضريبية والتي تتعلق بالجوانب التقنية والبرامج الالكترونية الحديثة تساعد على اختفاء ظاهرة التهرب الضريبي	التكرارات	1	1	17	14	17	3.9000	.97416	مرتفع
	النسبة	2%	2%	34%	28%	34%			7
إن تحسن الوضع الأمني في بعض المناطق يساهم بتفعيل اجراءات المسح الميداني لمصادر دخل المكلف وحصرها بصورة أكثر واقعية .	التكرارات	0	1	7	18	24	4.3000	.78895	مرتفع
	النسبة	0%	2%	14%	36%	48%			1
إن عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية يساهم في منع الازدواج الضريبي وبالتالي انخفاض التهرب الضريبي من قبل المكلفين لوجود مبدأ العدالة .	التكرارات	0	2	14	15	19	4.0200	.91451	مرتفع
	النسبة	0%	4%	28%	30%	38%			5
إن التعاون ما بين دوائر الدولة ومنها البلدية والسجل العقاري والنقابات المهنية يساعد على تقليل فجوة التهرب الضريبي .	التكرارات	0	5	14	19	12	3.7600	.93808	مرتفع
	النسبة	0%	10%	28%	38%	24%			9

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-25)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الفقرة التاسعة جاءت بالمرتبة الاولى من ناحية الاهمية بمتوسط 4.3000 وانحراف معياري مقداره 0.78895. وكان اتجاه اجابات العينة تتجه نحو الاتفاق تماماً على هذه الفقرة بمستوى اجابة مرتفع (إن تحسن الوضع الأمني في بعض المناطق يساهم بتفعيل اجراءات المسح الميداني لمصادر دخل المكلف وحصرها بصورة أكثر واقعية) واهمية كبيرة , حيث يتبين ذلك من نسبة الوسط الحسابي 4.3000 والانحراف المعياري 0.78895. المرتفعتين , وذلك لدور واهمية هذا الجانب في توفير الامكانية الجيدة للجان المسح الميداني في جميع رقع البلاد التي يمارس فيها المكلفين نشاطهم الضريبي من مسحها بصورة حقيقية وأكثر واقعية وبدون اي معوقات وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية للدولة حيث ان هذه الاجابة من قبل المستبشرين بينت كيف ان المتغير التابع (الإيرادات المالية) سوف يثأثر ايجابيا عند عدم وجود تهرب ضريبي ووجود فعالية للمسح الميداني للرقعة الضريبية , وجاءت ثانيا الفقرة السابعة من ناحية ترتيب الاهمية بوسط حسابي 4.2600 وانحراف معياري مقداره 0.87622. وكان اتجاه اجابات العينة المدروسة تتجه نحو الاتفاق تماماً على هذه الفقرة وبمستوى مرتفع. (إن توفير عامل المرونة والشفافية من قبل المخمن والمدقق الضريبي في التعامل مع المكلف يؤدي بصورة كبيرة الى الاندفاع لأداء واجب الضريبة الوطني) , وجاءت الفقرات البقية والموضحة حسب ترتيب الاهمية في الجدول مع الاوساط الحسابية والانحرافات لكل من الفقرات المتبقية .

3-3 اختبار فرضيات البحث :-

يهدف هذا المحور الى اختبار فرضيات البحث من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة، لذلك تم التركيز على الاختبارات الإحصائية المستخدمة في البحث وخطوات التحليل الإحصائي والاختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة الذي يتضمن استعمال أسلوب تحليل الانحدار (Simple-Regression) لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (الإيرادات المالية) والمتغير المستقل (التهرب الضريبي)، كما وتم استعمال البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Statistical Packages for Social Science) (SPSS-25) لتحليل البيانات إحصائياً، فضلاً على ذلك تم حساب معامل الارتباط بين المتغير المستقل (التهرب الضريبي) والتابع (الإيرادات المالية)، لمعرفة التأثير المعنوي. وكذلك تم حساب معامل التحديد (R^2) والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات على المتغير التابع. وكذلك تم استخدام اختبار (T-Test) :- ويتم من خلاله اختبار معنوية كل معلمة الانحدار T عند 0.05

2-1 اختبار فرضيات الدراسة :

اي ايجاد علاقات الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة لغرض كشف العلاقة بين التهرب الضريبي والإيرادات المالية لأبد من استخراج الارتباطات واختبارها وكشف معنويتها من عدمه لذلك تم ايجاد الارتباطات بين محوري البحث وكما يأتي:

1- الارتباط بين التهرب الضريبي والإيرادات المالية :

استخرج الباحث الجدول (8) الذي يتضمن الارتباط ومعنويته بين التهرب الضريبي والإيرادات المالية من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS vr.25):

والفرضية الرئيسية الأولى المراد الاختبار لها هي:

الفرضية (العدم) الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي وبين الإيرادات المالية:

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي وبين الإيرادات المالية

2- الفرضية الرئيسية الثانية: أثر التهرب الضريبي على الإيرادات المالية .

كذلك قام الباحث هنا باختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي تتناول علاقة الأثر للتهرب الضريبي على الإيرادات المالية

1- من أجل اختبار أثر التهرب الضريبي على الإيرادات المالية يجب أولاً صياغتها وكما في التالي:

الفرضية (العدم) الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتهرب الضريبي على الإيرادات المالية .

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتهرب الضريبي على الإيرادات المالية ، وتم ايجاد الجدول (8) الذي يتضمن القيم والمؤشرات المطلوبة لقياس الارتباط ومعنويته وكذلك قياس الأثر من خلال معادلة الانحدار.

جدول رقم (8) القيم والمؤشرات المطلوبة لقياس أثر التهرب الضريبي على الإيرادات المالية وكذلك يتضمن الارتباط ومعنويته

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط (Pearson Correlation)	معلمة الانحدار	t المحسوبة	معنوية t	درين- واتسون	وجود مشكلة الارتباط الذاتي
75%	87-%	0.89	18.138	معنوي تحت مستوى دلالة 5% (p=0.000)	1.48	لا توجد مشكلة

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS-25)

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان قيمة معامل الارتباط بين التهرب الضريبي وبين الإيرادات المالية بلغت (0.87-) وقيمة المعنوية لها (sig.=0.00) وهذه القيمة هي اقل من مستوى الدلالة المعتمدة وهي (5%) وذلك يؤدي الى (رفض الفرضية العدم (الأولى)) وقبول الفرضية البديلة ونستنتج وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي والإيرادات المالية هذا يعني ان ارتفاع قيمة التهرب الضريبي يؤدي الى انخفاض الإيرادات المالية .

كذلك نلاحظ ان قيمة معامل التحديد هو (0.75) وهذا يعني ان نموذج انحدار التهرب الضريبي على الإيرادات المالية فسرت (75%) من الانحرافات الكلية والمتبقي يفسر من متغيرات اخرى غير داخلية في النموذج.

ان اختبار الفرضية العدم يتم من خلال اختبار قيمة معلمة الانحدار التي تم استخراجها والمضمنة في الجدول (8) حيث كانت تلك القيمة (0.89) وقيمة (اختبار t) لها هي (18.138) اما قيمة المعنوية (sig.) فقد كانت مساوية الى (0.000) وهي قيمة اقل من

مستوى الدلالة (5%) هذا يعني رفض الفرضية العدم (الثانية) وقبول الفرضية البديلة وبالتالي نستنتج ان هناك أثراً معنوياً للتهرب الضريبي على الإيرادات المالية وتفسر أيضاً بان الزيادة في التهرب الضريبي بمقدار وحدة يؤدي الى نقصان في قيمة الإيرادات المالية بمقدار (0.89) .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1 - إن حدوث ظاهرة الازدواج الضريبي يؤدي إلى التهرب من دفع الضريبة بسبب قلة عقد الاتفاقيات الدولية لمنعه بين الدولة وبقية الدول التي يمارس فيها النشاط الضريبي للمكلفين .
- 2 - من بين اسباب التهرب الضريبي في العراق هو عدم استخدام الاساليب الحديثة في تحصيل الضريبة كاستحداث نظام البطاقات الضريبية التي تكون معبأة برصيد مالي من قبل المكلفين حيث يتم سحب المبالغ المتحققة على المكلفين من خلال اجهزة تقوم بقراءة الرصيد المالي للمكلف .
- 3 - إن من بين العوامل المهمة لحدوث ظاهرة التهرب الضريبي هي بسبب ضعف التشريعات المنظمة لهذا الجانب المالي فضلاً عن عدم وجود مغريات من قبل الدولة للمكلفين لتسديد ما بذمتهم من اموال ؟
- 4 - هناك ضعف في التعاون ما بين الهيئة العامة للضرائب وبقية الدوائر ومنها دوائر البلدية والتسجيل العقاري والنقابات المهنية مما يؤثر بصورة كبيرة في حدوث ظاهرة التهرب الضريبي من خلال ضياع ايراد ليس بالقليل يحدث في هذه الدوائر وليس للهيئة العامة للضرائب الاحاطة الكاملة به .
- 5 - إن عدم ملائمة الضريبة المفروضة على المكلفين مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يساهم في التهرب منها خاصاً إن العراق يعاني من الكثير من التقلبات الاقتصادية التي لها تأثير على المكلف في مختلف جوانب حياته .
- 6 - إن وجود الكثير من حالات إخفاء المكلفين للدفاتر التجارية الخاصة بنشاطهم وعدم الزام الدولة لهم باستخدام نموذج معين من السجلات يساهم في حدوث التهرب الضريبي خاصاً مع انتشار الصنائع الحرة او الحرفية في البلاد .
- 7 - إن ضعف الوعي الضريبي والحس الوطني اتجاه دفع الضريبة لدى المكلفين بدفع الضريبة مع وجود الضعف في فعالية الاعلام الضريبي سواء المسموع او المرئي يؤدي الى حدوث ظاهرة التهرب الضريبي .
- 8 - إن ضعف الإجراءات الرقابية يساهم في زيادة حجم التهرب الضريبي خاصاً في ظل وجود التدقيق الشكلي للإقرارات الضريبية المقدمة من قبل المكلفين .

التوصيات

- 1 - إن عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية يساهم في منع الازدواج الضريبي وبالتالي انخفاض التهرب الضريبي من قبل المكلفين لوجود مبدأ العدالة وتطبيق القانون الضريبي بما يحقق غاية وهدف الانظمة الضريبية المتعاقدة
- 2 - إن استخدام الاساليب الحديثة في تحصيل الضريبة من خلال تحسين خدمة الانترنت وكذلك ايجاد اساليب حديثة للتحصيل الضريبي من خلال انشاء بطاقة ضريبية للمكلفين تحمل كافة المعلومات الخاصة به حيث يقوم من خلالها بتسديد الضريبة المستحقة عليه من خلال ادخالها في اجهزة تقرأ ما فيها من معلومات وتقوم بتحصيل رصيد الضريبة من هذه البطاقة وبالتالي يساهم في تقليل التهرب الضريبي لسهولة العملية على المكلف .
- 3 - إن ايجاد نظام لتفسيط مبالغ الضريبة المستحقة على المكلفين خاصاً الكبيرة منها ومنح نظم تشجيعية لهم بالإضافة الى التفسيط كأمتلة المكافأة التشجيعية لا مانتهم في تسديد المبالغ سيساهم بصورة فعالة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي .
- 4 - إن تفعيل التعاون المثمر بين الهيئة العامة للضرائب ومختلف الدوائر التي تحدث فيها دخول ضريبية مهمة سيرفد خزينة الدولة بإيراد لا يستهان به وذلك من خلال ارسال المقترحات المختلفة الى دائرة الضريبة والتي تعزز بدورها احتساب المبلغ المستحق وفق ما يمارس المكلف من نشاط مالي حقيقي .
- 5 - إن ملائمة الضريبة المفروضة على المكلفين مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتقلب ومراعاة ذلك بصورة دقيقة من حيث نسب الشرائح المفروضة يساهم بصورة فعالة في دفع الضريبة من قبل المكلف وعدم حدوث ظاهرة التهرب منها .
- 6 - إن الزام الدولة للمكلفين خاصاً اصحاب الصنائع والحرف المنتشرة في العراق بمسك دفاتر ضريبية محددة قانوناً من وزارة المالية في العراق لتثبيت الدخول المتكونة من نشاطهم التجاري يساهم في تقليل التهرب الضريبي
- 7 - إن رفع مستوى الحس الوطني والوعي الضريبي لدى المواطن في العراق من خلال بيان الصورة الواضحة من قبل وسائل الدولة المختلفة المرئية والمسموعة والمكتوبة عن الضريبة وكيف تعتبر من الواجبات الوطنية التي يساهم من خلالها المكلف في تحمل جزء من الاعباء لوطنه الذي يعيش تحت كنفه .

8 – إن زيادة فاعلية الجهاز الرقابي في الهيئة العامة للضرائب من خلال توسيع عملية التدقيق لجميع مرفقات الاقرار الضريبي المقدم من قبل المكلف وكذلك انتظار ارسال باقي المتعلقات (المقتبسات) التي مارس من خلالها المكلف الضريبي اي نشاط مالي ولم يقدمها للهيئة العامة للضرائب سيساهم في تقليل التهرب الضريبي .

9 – التركيز على تحصين الملاك الوظيفي للهيئة العامة للضرائب عن طريق إعادة العمل بنظام الحوافز وتوزيع المكافآت المجزية، لأن من المعروف أن تحسين أداء اي موظف يرتبط بعوامل عدة ومن ابرزها هو المقابل المادي والمعنوي الذي يحصل عليه من أداء عمله وذلك لكون هذا المقابل يعد بمثابة الحصانة الذاتية للموظف وبالتالي تقليل حالات الفساد المادي التي تنشأ حالات التهرب المختلفة .

المصادر

القوانين

1- قانون ضريبة الدخل المرقم (113) لسنة 1982 المعدل.

المصادر العربية

الكتب

- 2- أبو حشيش، د. خليل عواد، (2004) دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، الحامد للطباعة.
- 3- البطريق، دراز، د. يونس احمد، د. حامد عبد المجيد، (1984) النظم الضريبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- 4- الكبي، جبار محمد علي، (2008) "التشريعات الضريبية"، بغداد، الطبعة الثانية، دار السجاد للطباعة.
- 5- الفريجات، ياسر صالح، (2009) المحاسبة في علم الضرائب، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 6- اسماعيل، خليل اسماعيل، (2002) المحاسبة الضريبية، الطبعة الاولى، بغداد، العراق، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.
- 7- آل علي، رضا صاحب ابو محمد، (2002) المالية العامة، البصرة، العراق، الدار الجامعية للطباعة.
- 8- خصاونة، جهاد سعيد، (2010) علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، دار وائل للنشر.
- 9- الخطيب، خالد شحادة، طافش، نادية فريد، (2008) الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، دار حامد للنشر.
- 10- العلي، عادل فليح، (2011) المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، إثراء للنشر والتوزيع.
- 11- الخطيب، خالد شحادة، شامية، أحمد زهير، (2003) "أسس المالية العامة"، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، دار وائل للنشر.
- 12- نور، عبد الناصر إبراهيم، الشريف، عليان، (2008) الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 13- المحجوب، رفعت، (1990) المالية العامة، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.
- 14- العلي، عادل فليح، (2002) المالية العامة والتشريع المالي، الموصل، العراق، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- 15- احمد، راند ناجي، (2012) علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، العاتك للكتاب.
- 16- قدي، عبدالمجيد، (2011) دراسات في علم الضرائب، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، دار جرير للنشر والتوزيع.
- 17- عتلم، باهر محمد، (1998) اقتصاديات المالية العامة، القاهرة، مصر، مطبعة مركز التعليم المفتوح.
- 18- فاطمة السويسي، (2004). المالية العامة، موازنة – ضرائب، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب.
- 19- البحوث والدراسات
- 20- الخطيب، د. خالد (2000) التهرب الضريبي، المجلد 16، العدد الثاني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- 21- حبو، زهرة، (2011) التهرب الضريبي الدولي، المجلد 27، العدد الاول، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- صبار، معتز علي، (2009) التهرب الضريبي في العراق وطرق معالجته، المجلد 2، العدد الثاني، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية.
- 22- الاطاريح والرسائل الجامعية
- 23- الجبوري، أرشد مكي، (2012) تقويم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- 24- أمين، عبد الله محمود، (2000) تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- 25- هابس، محمد غركان، (2015) دور الرقابة الخارجية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

المصادر الاجنبية

- 1- Sommcrcfeld, Anderson, Brock, Ray M. , Hershet M . and Horace R(1980) . An Introduction to Taxation, New York,(Harcourt Brace Jovanovich, Inc) ,

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (1)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

م/ إستمارة الإستبانة

الأستاذ الفاضل المحترم

تحية طيبة ..

أضع بين يدي جنابكم الكريم استبانة أعدها الباحث كأداة لجمع البيانات الخاصة بالبحث (التهرب الضريبي ومدى تأثيره على الإيرادات المالية في العراق) ، وهي جزء من متطلبات طلب الترقية العلمية ، على أمل أن يخرج هذا البحث بنتائج تخدم البحث العلمي وذلك من خلال دراسة وتحليل إجاباتكم على أسئلة الاستبانة وكلما كانت الإجابات دقيقة قدر الإمكان كلما كانت الفائدة أكبر وإن الإجابات التي سيتم الحصول عليها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

مع فائق الشكر والاحترام ..

الباحثان

ملاحظات:

- بعد تفضلك بالاطلاع على كل سؤال ضع إشارة (✓) في الحقل الذي تراه مناسباً.
- أرجو الاطلاع على المفاهيم المرفقة في الاستبانة لتسهيل الإجابة على الأسئلة.
- في حالة وجود أية ملاحظات من قبلكم يرجى تدوينها .
- لا حاجة لذكر الاسم على الاستبانة، ضماناً لحرية الإجابة.
- بعض المصطلحات الخاصة بالبحث :
- 1 – التهرب الضريبي / عدم إقرار المُكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه، سواء عن طريق تقديم بيانات مضللة للدوائر المالية أم استخدام وسائل أخرى للإفلات من دفع الضريبة، إما بشكل كلي، أو جزئي"
- 2 – الإيرادات المالية / الوعاء الضريبي الذي من خلاله تقوم الدولة بالحصول على ماتستحقه من اموال مفروضة على مكلفيها.
- الخصائص الشخصية لعينة الدراسة .
- معلومات شخصية تتعلق بالمجيب عن الاستمارة (عينة البحث)

1. الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى2. العمر: أقل من 30 سنة ☐ 30- أقل من 40 ☐ 40- أقل من 50 ☐ 50 وأكثر ☐3. التحصيل العلمي: إعدادية ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ماجستير ☐ دكتوراه ☐4. الاختصاص : محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ إدارة أعمال ☐اقتصاد ☐ أخرى ☐5. العنوان الوظيفي :

المحور الاول : التهرب الضريبي : عدم إقرار المُكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه، سواء عن طريق تقديم بيانات مضللة للدوائر المالية أم استخدام وسائل أخرى للإفلات من دفع الضريبة، إما بشكل كلي، أو جزئي"

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	إن غياب الوعي لدى المكلفين بدور الضريبة يرفع نسبة التهرب الضريبي.					
2	إن احد اسباب التهرب الضريبي هو وجود الفساد الاداري والمالي.					

3	إن عدم استخدام الاساليب الحديثة في تحصيل الضريبة يؤدي الى التهرب الضريبي.				
4	ضعف الإجراءات الرقابية يسهم في زيادة حجم التهرب الضريبي.				
5	إن عدم فهم غالبية المكلفين لقوانين الضريبة يؤدي إلى التهرب الضريبي.				
6	إن إخفاء المكلف للدفاتر التجارية الخاصة بنشاطه وعدم الزام الدولة له باستخدام نموذج معين من السجلات يسهم في حدوث التهرب الضريبي.				
7	إن ضعف إجراءات المسح الميداني لمصادر دخل المكلف في بعض المناطق للوضع الأمني فيها يسهم في عدم الوصول إلى الدخل الحقيقي له .				
8	إن محدودية الدورات التدريبية التي يشارك فيها موظفي الدوائر الضريبية بالخارج والتي تتعلق بالجوانب التقنية والبرامج الالكترونية الحديثة تساعد على اتساع ظاهرة التهرب الضريبي .				
9	إن غياب المرونة من قبل المخمن في التعامل مع المكلف يؤدي ذلك للجوء إلى التهرب من دفع الضريبة .				
10	حدوث الازدواج الضريبي يؤدي إلى التهرب، بسبب قلة عقد الاتفاقيات الدولية لمنعه .				
11	كبر حجم اموال الضريبة وعدم وجود نظام للتقسيط لتسديدها يشجع على التهرب الضريبي .				

المحور الثاني : الإيرادات المالية: الوعاء الضريبي الذي من خلاله تقوم الدولة بالحصول على ما تستحقه من اموال مفروضة على مكلفيها .

ت	الفقرات	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
1	إن تقليل اتساع نطاق ظاهرة التهرب الضريبي من شأنه أن يؤدي إلى آثار ايجابية للخرينة العامة لكونه يزيد حصيلة الضرائب المختلفة .					
2	يؤدي استخدام شبكة المعلومات (الانترنت) بين الهيئة العامة للضرائب وفروعها في نقل المعلومات بسرعة عن المكلفين وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية .					
3	إن خطط الإدارة الضريبية في القاء وشرح القوانين الضريبية النافذة صوتياً او في الصحف والمجلات تساعد في الحد من حالات التهرب الضريبي وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية .					
4	إن تبادل الإدارة الضريبية المعلومات مع الجامعات و المراكز البحثية والاستشارية والتي تخص ظاهرة التهرب الضريبي تساهم في تحسين وتطوير عملها وبالتالي زيادة حصيلة الضرائب .					
5	إن قناعة المكلف بأوجه انفاق الدولة للإيرادات الضريبية					

					يدفعه الى عدم التهرب منها .	
					إن تناسب الضريبة المفروضة على المكلفين مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يساهم في عدم التهرب منها .	6
					إن توفير عامل المرونة والشفافية من قبل المضمن والمدقق الضريبي في التعامل مع المكلف يؤدي بصورة كبيرة الى الاندفاع لأداء واجب الضريبة الوطني.	7
					إن زيادة عدد الدورات التدريبية بالخارج التي يشارك فيها أكثر عدد من موظفي الدوائر الضريبية والتي تتعلق بالجوانب التقنية والبرامج الالكترونية الحديثة تساعد على اختفاء ظاهرة التهرب الضريبي	8
					إن تحسن الوضع الامني في بعض المناطق يساهم بتفعيل اجراءات المسح الميداني لمصادر دخل المكلف وحصرها بصورة أكثر واقعية .	9
					إن عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية يساهم في منع الازدواج الضريبي وبالتالي انخفاض التهرب الضريبي من قبل المكلفين لوجود مبدأ العدالة .	10
					إن التعاون مابين دوائر الدولة ومنها البلدية والتسجيل العقاري والنقابات المهنية يساعد على تقليل فجوة التهرب الضريبي .	11

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (2)

قائمة الأساتذة المحكمين

ت	اسم الاستاذ الخبير المحكم المحترم	عنوان الوظيفة
1	أ.م.د. علي عبد الحسين راجي	جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد
2	أ.م. مناف مرزعه نعمة	جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد
3	م.د. حيدر كاظم مهدي	جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد